الفصل الثالث

... وانهارت الأسوار

فى صيف عام 1998، كنت فى زيارة للبرازيل والتقيت فى أحد الأيام بأحد رجال الصناعة البارزين هناك، هو جيلهيرم فريرينج، رئيس مجلس إدارة شركة كايمى مينيرساو إى ميتالورجيا البرازيلية العملاقة للتعدين. كان فريرينج يصف لى التغييرات المذهلة التى حدثت فى الاقتصاد البرازيلى على مدى العقد السابق، حينما قال الملاحظة العابرة التالية: «أتدرى! لقد انهار سور برلين هنا أيضاً». إنه لم يكن حدثاً محلياً فى أوروبا. بل كان حدثاً عالمياً. فقد انهار فى البرازيل أيضاً. إن التغييرات الكبرى التى حدثت فى الاقتصاد البرازيلى تزامنت تماماً مع انهيار حائط برلين».

وساق لى القصة التالية، لشرح وجهة نظره: فى نوفمبر عام 1988 أضرب عمال الصلب المتشددين فى مصنع لشركة الصلب الوطنية (CSN) التى تسيطر عليه الحكومة فى مدينة ڤولتا ريدوندا التى تقع إلى الشمال الغربى من ريو دى جانيرو، وهو أكبر مصنع للصلب فى أمريكا الجنوبية. وقام نحو 2,500 من عمال الصلب الغاضبين بالاستيلاء على المصنع وطالبوا بزيادة فى الأجور بأثر رجعى وبخفض ساعات العمل من ثمانى ساعات إلى ست ساعات يومياً. وقد انتهى الأمر إلى تصاعد الاشتباكات بين العمال وقوات الشرطة المحلية إلى درجة تطلبت استدعاء الجيش البرازيلى للتدخل.

وأسفرت معركة السيطرة على المصنع عن مقتل ثلاثة وإصابة ستة وثلاثين من عمال الصلب. وقد اتهم الجيش البرازيلى العمال «بارتكاب عملية حرب عصابات مدنية حقيقية»، استخدموا فيها الحجارة، وقنابل المولوتوف، وأسياخ الحديد، والأسلحة النارية للدفاع عن وظائفهم وأرباحهم التى توفرها لهم الدولة. وقد ظل حكام البرازيل دائماً من جنرالات الجيش، طوال الحكم العسكرى الدكتاتورى هناك الذى استمر واحداً وعشرين عاماً ولم ينته إلا فى عام 1985، شديدى الحساسية تجاه السيطرة على مصنع الصلب العملاق، إلى حد إعلان مدينة ڤولتا ريدوندا، «مدينة أمن قومى»، وتتولى الحكومة تعيين العمد فيها. بعد أن شرح فريرينج كل ذلك لى، أضاف هذا التعليق اللاذع: «بعد أربع سنوات تقريباً من هذا الإضراب الدموى، وبعد سقوط حائط برلين، يطالب عمال شركة الصلب الوطنية أنفسهم بخصخصة المصنع، لأنهم أدركوا أن تلك هى الطريقة الوحيدة لكى يظل المصنع قادراً على المنافسة ويحتفظ معظمهم بوظائفهم». واليوم تمت خصخصة المصنع بالكامل، وهو يشارك، بمثابة مساهم رئيسى، فى خصخصة المصانع الأخرى المملوكة للدولة فى البرازيل».

كانت ملاحظات فريرينج تشبه شعاع من النور أضاء فى رأسى: بالطبع هو على حق! سور برلين لم يسقط فقط فى برلين. لقد سقط شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وضرب سقوط السور الدول والشركات على السواء، وضربها جميعاً فى آن واحد تقريباً. ولكننا ركزنا اهتمامنا على سقوط حائط برلين فى الشرق الألمانى لأنه كان حدثاً خطيراً وملموساً إلى حد بعيد: أخبار المساء تذيع انهيار سور من الأسمنت. بيد أنه كان هناك، فى الواقع، سقوط مماثل لأسوار ليست ملموسة بالقدر نفسه فى أنحاء العالم. وبفضل سقوط كل تلك الأسوار فى أنحاء العالم خرجت إلى الوجود حقبة العولمة والتكامل. ومن ثم فإن ذلك يثير سؤالاً شديد الأهمية: ما الذى نسف الأسوار؟ أو بطريقة أطفالى فى توجيه السؤال: «أبى، من أين جاءت العولمة؟»

سوف أبدأ فى الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالى: لقد كانت الحرب الباردة مثل السهل الفسيح الذى تتقاطع فيه وتقسمه الأسوار، والجدران، والحفر والنهايات المسدودة. وكان من المستحيل المضى لمسافة أبعد أو بصورة أسرع فى هذا العالم بدون التعثر فى سور برلين أو فى ستار حديدى أو حلف وارسو أو تعريفات جمركية يفرضها هذا الطرف أو ذاك لحماية إنتاجه أو فرض قيود على رؤوس الأموال. وقد تجد الدول، خلف هذه الأسوار والجدران، أماكن كثيرة للاختباء فيها والحفاظ على تفردها فى الحياة والسياسة والاقتصاد والثقافة. قد تكون هذه الدول فى العالم الأول أو العالم الثانى أو العالم الثالث، وتستطيع هذه الدول أن تسير على نظم اقتصادية شديدة التنوع مثل الاقتصاد الشيوعى ذئ التخطيط المركزى، أو اقتصاد دولة الرفاهية، أو الاقتصاد الاشتراكى، أو اقتصاد السوق الحرة. كما أنها تستطيع الاحتفاظ بنظم سياسية شديدة التنوع ـ أى شئ بدءاً من الديموقراطية إلى الدكتاتورية إلى السلطوية أو (الاستبدادية) المستنيرة إلى الملكية إلى الشمولية. والاختلافات أيضاً يمكن أن تظل حادة، بل يمكن أن تكون أبيض وأسود، لأن الأسوار التى تحميها لا حصر لها، وليس من السهل اختراقها.

بيد أن هناك ثلاثة تغييرات أساسية نسفت كل الأسوار ـ تغييرات فى كيفية اتصالنا بعضنا ببعض، وفى كيفية استثمار أموالنا وكيفية معرفتنا بالعالم. هذه التغييرات ولدت ونمت فى أثناء الحرب الباردة، وبلغت حجماً خطيراً فى أواخر الثمانينيات، حتى تجمعت فى النهاية فى دوامة قوية بدرجة تكفى للعصف بكل أسوار نظام الحرب الباردة، وتُمكن العالم من التجمع معاً فى سهل واحد مفتوح ومتكامل. واليوم ينمو هذا السهل بصورة أوسع وأسرع، وبانفتاح أكبر كل يوم كلما زاد عدد الأسوار المنهارة وكلما زاد عدد الدول التى تمتص داخل هذا السهل. وهذا هو السبب فى أنه لم يعد هناك اليوم عالم أول أو عالم ثان أو عالم ثالث. لا يوجد الآن سوى « عالم سريع» ـ

عالم السهل المنبسط المفتوح على مصراعيه ـ و «العالم البطئ» ـ عالم هؤلاء الذين إما أن يسقطوا على جانب الطريق أو يختاروا الحياة بعيداً عن السهل فى وادى محاط بأسوار مزيفة صنعوها بأنفسهم، لأنهم يرون أن « العالم السريع»، سريع أكثر مما يجب، ومفزع إلى حد بعيد، والتجانس الذى يحدثه أكثر مما يجب، و إلحاحاته أكثر مما يجب. وإليك كيف حدث ذلك.

ديموقراطية التكنولوجيا

كثيراً ما يحب لارى سومرز نائب وزير الخزانة الأمريكى أن يروى هذه القصة؛ إنه فى عام 1988، كان يعمل فى حملة الدعاية لانتخابات الرئاسة لمايكل دوكاكيس وأوفد فى أحد الأيام إلى شيكاجو لإلقاء كلمة نيابة عن دوكاكيس. وكان العاملون فى حملة دوكاكيس قد وفروا له أثناء وجوده فى شيكاجو سيارة مزودة بتليفون خلوى.

يتذكر سومرز قائلاً: «اعتقدت أن وجود تليفون خلوى فى سيارتى حينئذ، فى عام 1988، شئ جميل إلى درجة أننى اتصلت بزوجتى حتى أبلغها أننى أتصل من تليفون السيارة».

بعدها بتسع سنوات، فى عام1997، كان سومرز يزور أيفورى كوست (ساحل العاج ـ كوت دى ڤوار) بغرب أفريقيا، فى مهمة خاصة بوزارة الخزانة. وكان جدول أعمال زيارته الرسمية يتضمن افتتاح مشروع صحى أقيم بتمويل أمريكى فى قرية تقع أعلى النهر بعيداً عن العاصمة أبيدجان. وكانت هذه القرية التى تفتتح فيها أول بئر للمياه الصالحة للشرب لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة «كانو» أى زورق ضيق طويل له مجداف واحد محفور من جذع شجرة. وقد اعتبر سكان القرية سومرز، ذلك الأنيق القادم من أمريكا رئيساً أفريقياً شرفياً وخرجوا لاستقباله فى ملابسهم الأفريقية بالزوارق. غير أن الشئ الذى ما زال عالقاً فى ذاكرته أنه فى طريق عودته من القرية وأثناء ركوبه لزورق الكانو الذى سيعود به عبر النهر، سلمه أحد المسئولين فى

كوت ديفوار هاتفاً خلوياً، وقال : «واشنطن تريد أن تسألك عن شئ». تسع سنوات مرت ما بين إعجاب سومرز بوجود تليفون فى سيارته فى شيكاجو وتوقعه أن يوجد تليفون فى الزورق الخشبى الذى يستقله فى أبيدجان كشئ طبيعى.

لم تكن مغامرات سومرز التليفونية لتحدث إلا بفضل أول التغييرات وأهمها والتى نمت أثناء الحرب الباردة ـ التغيير فى طريقة اتصال كل منا بالآخر. إننى أسمّى هذا التغيير «ديموقراطية التكنولوجيا»، أى أنها تيسر لمزيد ومزيد من الناس، وبمزيد ومزيد من أجهزة الكمبيوتر المنزلية، والمودم والتليفونات الخلوية ونظم الكابلات، وخطوط الاتصال عبر الإنترنت، لكى تصل إلى أبعد وأبعد، وإلى المزيد والمزيد من الدول، أسرع وأسرع، أعمق وأعمق، أرخص وأرخص من أى وقت مضى. ويوجد فى منطقة واشنطن العاصمة بنك ڤالى سبرينج الذى يقدم كل أنواع الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتليفون لعملائه. ويلخص شعار البنك بدقة معنى ديموقراطية التكنولوجيا. فيقول: «دعنا ننقل إليك بنكنا فى منزلك». فبفضل ديموقراطية التكنولوجيا نستطيع جميعاً الآن أن يكون لنا بنك فى منازلنا، أو مكتب عمل فى منازلنا، أو صحيفة فى منازلنا، أو محل لبيع الكتب فى منازلنا، أو شركة سمسرة فى منازلنا، أو مصنع فى منازلنا، أو شركة استثمار فى منازلنا، أو مدرسة فى منازلنا...

كانت ديموقراطية التكنولوجيا نتيجة لعدة ابتكارات تجمعت معاً فى الثمانينيات تشتمل على استخدامات الكمبيوتر والاتصالات، ونمنمة الأجهزة، وتكنولوجيا الانضغاط والرقميات. فعلى سبيل المثال، أسفر التقدم فى تكنولوجيا الشذرات الدقيقة للكمبيوتر عن مضاعفة قوة الحاسوب كل ثمانية عشر شهراً تقريباً على مدى الثلاثين عاماً الماضية، فى حين يعنى التقدم فى تكنولوجيا الانضغاط أن حجم البيانات التى يمكن تخزينها على بوصة مربعة من سطح القرص زادت بنسبة 60 فى المائة كل عام منذ عام 1991. وفى الوقت نفسه انخفضت تكلفة سعة القدرة على التخزين من

خمسة دولارات للميجابايت إلى خمسة سنتات، مما يزيد من قوة الكمبيوتر ويسهل من الوصول إليه فى كل يوم. كما أدى التقدم فى الاتصالات إلى انخفاض مستمر فى تكلفة المكالمة التليفونية ونقل البيانات، فى حين تزداد باستمرار السرعة والمسافة وحجم المعلومات التى يمكن إرسالها عن طريق الخط التليفونى أو الكابل أو الإشارات اللاسلكية.

ولا يقتصر الأمر على أنك تستطيع الاتصال بأى مكان بثمن رخيص، وإنما تستطيع أيضاً أن تتصل من أى مكان بثمن رخيص، سواء كنت تعمل على الكمبيوتر الشخصى الخاص بك أو واقفاً على قمة الجبل أو مستلقياً على مقعدك فى الطائرة أو حتى فوق قمة إفريست. لقد أصبح ذلك ممكناً بسبب الابتكارات فى مجال نمنمة الأجهزة التى تخفض باستمرار من حجم ووزن أجهزة الكمبيوتر والتليفونات وتليفونات الاستدعاء (البيدچر). وأصبح من الممكن الآن حمل هذه الأجهزة إلى أماكن لا تخطر على بال، كما أصبح من اليسير على ذوى الدخول البسيطة اقتناؤها. تأمل إعلاناً ظهر مؤخراً على صفحة كاملة فى صحيفة ***يو إس إيه توداى*** لشركة نيكستيل NEXTEL للتليفونات الخلوية كشفت فيه النقاب عن إنتاجها الجديد من تليفونات الجيب طراز موتورولا i1000 .وكان عنوان الإعلان كالتالى، «كبير بدرجة تكفى لتغيير شكل الصناعة. صغير بدرجة تكفى لوضعه داخل جيبك». ومضى الإعلان يقول فى شرح المميزات التى يحتوى عليها التليفون الخلوى الجديد لشركة موتورولا الذى لا يتجاوز وزنه 5.4 أوقية (153 جرام تقريباً) : تخزين الكلمات والأرقام، وإنذار عن طريق الذبذبات، وبطارية طويلة العمر، وبريد صوتى، ومعرفة هوية الطالب، وإرسال واستقبال لاسلكى رقمى، واتصال ثلاثى الأطراف، وميكروفون للمتحدث. أو ماذا عن الخبر الذى نشر فى عدد يوليه عام 1998 من مجلة ***جولف*** الذى أشار إلى أن الكثير من ملاعب الجولف بدأت فى تركيب نظام الكمبيوتر Spyder- 9000 فى عربات

الجولف الموجودة بها، الذى يتيح لقائدى تلك العربات الاحتفاظ بالنتائج إلكترونياً، وقياس المسافات رقمياً، ومشاهدة مسبقة لحفر الجولف مسجلة على شرائط فيديو، ومشاهدة أفلام فيديو للجولف، وإعطاء طلبات الغداء، والتعرف على أسعار الأسهم، ومشاهدة الإعلانات التليفزيونية». والشئ الوحيد الذى لا تؤديه لك هو ضرب كرة الجولف برفق نحو الحفرة.

وقد كانت ثورة الرقميات سبباً فى التدعيم المستمر لهذه الابتكارات، إن الرقميات هى ذلك الساحر الذى يحيل لنا الأصوات أو أفلام السينما، أو الإشارات التليفزيونية، أو الموسيقى، أو الألوان، أو الصور، أو الكلمات، أو الوثائق، أو الأرقام، أو لغة الحاسوب أو أى شكل آخر من أشكال البيانات التى يمكن أن ترد على ذهنك إلى وحدات متناهية الصغر من المعلومات يتعرف عليها الكمبيوتر، هى البت (bit)، ثم يرسلها بالخطوط التليفونية والأقمار الصناعية وكابلات بصريات الألياف المنتشرة حول العالم. وتعتبر وحدات البت الجزيئات الأساسية فى أنظمة الكمبيوتر، وهى ليست سوى تركيبات متنوعة من الرقمين 1 و 0. وتنطوى عملية الرقميات على تحويل أى صوت أو صورة أو أعداد أو حروف إلى شفرة مختلفة مكونة من الرقمين 1 و 0 ثم تقوم بعد ذلك بإرسالها عبر وسائل الاتصالات اللاسلكية إلى نقطة أخرى حيث يتم فك الشفرة المكونة من الرقمين 1 و 0 لجهاز الاستقبال ثم إعادة صياغتها فى شكل أقرب ما يكون إلى الوضع الأصلى. وقد كان لنيكولاس نيجروبونتى، مؤلف كتاب ***أن تكون رقمياً*** *Being Digital*، طريقة جذابة فى وصف الرقميات، يقول فيها: «إن الأمر يبدو فجأة كما لو كنا نستطيع صنع كابوتشينو مجفف ومجمد بحيث يعود إلينا بمجرد إضافة الماء شراباً غنياً وفواح الرائحة تماماً كما يأتى إلينا طازجاً فى أى مقهى إيطالى». وكما يشير نيجروبونتى فإننا نستطيع الآن تجفيف وتجميد الكثير من الأشياء «بتحويلها من ذرات إلى وحدات البت»، من صور وأصوات إلى الرقمين 1 و 0، وإرسالها بعد ذلك إلى مزيد من الأماكن وبأسعار أرخص من أى وقت مضى.

تأمل فى هذه العملية على النحو التالى: الشذرة الدقيقة والكمبيوتر أشبه بالفرن الذى يستطيع أن يحول أى شئ مصنوع من ذرات إلى وحدات البت. والأقمار الصناعية، وخطوط التليفون، وكابل بصريات الألياف أشبه بالأنابيب التى تخرج من هذا الفرن إلى أنحاء العالم. وكلما زاد تطور هذه الأنابيب ـ إذ إنها تتزايد فى «سعة الحزمة» التى تعتبر أداة القياس لعدد الرقمين 1 و 0 التى تستطيع أنبوبتك الرقمية إرساله فى الثانية ـ استطعنا استخدامها فى نقل المزيد والمزيد من الذرات التى حوّلها الفرن الذى لدينا إلى وحدات البت .

إن عملية التحول الرقمى تلك أساسية إلى حد بعيد فى فهم هذه الحقبة من العولمة وتجعلها شيئاً فريداً يستحق التوقف برهة هنا لتقديم مثال من الحياة الواقعية لكيفية عملها. تأمل مكالمة تليفونية بسيطة. إنك تلتقط سماعة تليفونك فى نيويورك وتطلب رقم تليفون صديق لك فى بانكوك. وعندما تتحدث أنت فى ميكروفون السماعة فإن ضغط الهواء الصادر من فمك يصطدم بغشاء متذبذب موجود فى سماعة التليفون، حينئذ يتحرك هذا الغشاء جيئة وذهاباً مع الصوت الصادر من فمك. هذا الغشاء متصل بمغناطيس ملاصق لملف سلك كهربائى. وعندما يحرك الغشاء هذا المغناطيس، ينشأ عن المجال المغناطيسى تيار كهربائى فى السلك. ويتذبذب هذا المجال المغناطيسى مع تذبذب الصوت الصادر منك ومن ثم يتذبذب التيار الكهربائى فى السلك مثلما يتذبذب صوتك. وهكذا تحول لدينا الآن الصوت الصادر من فمك إلى إشارات كهربائية متذبذبة ترتفع وتنخفض مثل الموجة بحسب التغييرات فى صوتك. وتستطيع رؤية هذه العملية فى مرسمة تتبع ذبذبات الصوت (oscilloscope).

كيف يتسنى لنا تحويل ذلك إلى وحدات البت التى يمكن إرسالها؟ ما عليك إلا أن تتخيل أن هذه الموجات الصوتية تنخفض وترتفع فوق صفيحة معدنية مثقبة. وتقوم أنت بتقطيع كل موجة إلى شرائح دقيقة منفصلة وتقيس ارتفاع كل شريحة ثم

تعطيها رقماً مكوناً من رقم 1 ورقم 0 . وهكذا فإن الارتفاع 10قد يعبر عنه بالرقم 11110000والارتفاع 11 يعبر عنه بالرقم 11111000 وهكذا. وكل من1 و 0 يترجم إلى نبضة كهربائية تعرف بعد تثبيتها معاً بالموجة المربعة. هذه الموجة المربعة، على عكس موجة الصوت التماثلية التى ترتفع وتنخفض مثل أمواج البحر، تكون أكثر عرضة للتشويشات والتغييرات الطفيفة أثناء عملية الإرسال، إذ ترتفع الموجة المربعة ببساطة عند الأرقام 1 وتنخفض عند الأرقام 0. ويكون من السهل كثيراً على الجهاز الذى يستقبل مثل هذه الإشارة قراءتها بوضوح تام. فكل ما عليه هو أن يسأل، أهى فوق أم تحت ـ على عكس محاولة قراءة الموجة. وهذا هو السبب فى أن تكون النسخ الرقمية دائماً أكثر وضوحاً والسبب فى أن أى شئ يرسل كخيط من أرقام 1 و 0 من فمك أو جهاز الفاكس أو الكمبيوتر فى نيويورك سوف يخرج من الطرف الآخر أتوماتيكياً بالأرقام 1 و 0 نفسها .

ولكن دعنا نفترض أنك ممن يتحدثون لفترات طويلة. وأنك تجرى محادثة عميقة فى بانكوك. ولذلك فإن هناك الكثير من النبضات الإلكترونية للأرقام بالأرقام 1 و 0 التى يجب إرسالها. ولكن بفضل معجزة التكنولوجيا يمكن ضغط هذه الأرقام 1 و 0 (الأساس أن جهاز الكمبيوتر لديك، يقول 1×8 و 5×8، بدلاً من 11111111 و 00000000) والآن أصبح صوتى مضغوطاً إلى مجموعة صغيرة لطيفة من وحدات البت وحان الآن وقت نقلها. بوسعنا أن نقوم بذلك بطرق متعددة. أبسطها عن طريق إصدار تيار متذبذب، بحيث يصبح فى كلمات بسيطة، ڤولت واحد للأرقام 1 وڤولتين للأرقام 0. أو يمكننا نقلها على كابل بصريات الألياف الذى يعمل بإصدار نبضات من الضوء. أى إنك تومض الضوء للأرقام 1 وتوقفه للأرقام 0. (القرص المدمج سى دى CD ليس إلا أسطوانة مسطحة من البلاستيك مغلفة بطبقة من الألومنيوم. وهى تحفر ثقوباً صغيرة فى الاسطوانة عند الأرقام 1 وتتركها بلا ثقوب عند الأرقام 0. وكل

ما يفعله المتحكم فى القرص المدمج هو أن يجعل شعاع ليزر يتألق على كل مسار فى الأسطوانة، ويقرأ الأرقام 1 و 0 ثم يحولها مرة أخرى إلى تلك الأصوات الجميلة التى بدأ بها) . أو أن نستخدم الموجات اللاسلكية، بحيث يكون الصوت العالى للأرقام 1والمنخفض للأرقام 0 . وأيا كانت الطريقة التى نختارها، فمن المؤكد أن تخرج نسخة طبق الأصل فى كل مرة. وفى حالة المكالمة التليفونية التى أجريها مع بانكوك فقد يتحول صوتى إلى نبضات ضوء بصريات الألياف، ثم عندما تصل هذه النبضات إلى بانكوك، وإلى المستقبل فى سماعة تليفون صديقى، فإنها تتحول مرة أخرى إلى موجات صوتية عن طريق جهاز دقيق يترجم كل من الأرقام 1 و 0 إلى كمية معينة من الڤولتات تضرب الملف الكهربائى الموجود فى التليفون. وعندما يضرب هذا الملف، فإنه ينشأ مجال مغناطيسى يوجه المغناطيس جيئة وذهاباً، ويحرك بالتالى الغشاء الموجود بسماعة التليفون، فيدفع الهواء، بحيث يعود مرة أخرى ذلك الصوت الذى أخرجته من فمى. بريستو! أى قهوة نيجروبونتى الكابوتشينو الرائعة فى كل مرة.

وهكذا، فعندما أقول إن الابتكارات فى مجالات الحاسوب ونمنمة الأجهزة والاتصالات والرقميات قد أدت إلى ديموقراطية التكنولوجيا فإننى أعنى بذلك أنها مكنت مئات الملايين من البشر فى أنحاء العالم من الاتصال ببعضهم بعض وتبادل المعلومات أو الأخبار أو المعرفة أو النقود أو صور العائلة أو التبادل النقدى أو الموسيقى أو العروض التليفزيونية بطرق وبدرجة لم تحدث قط من قبل. ففيما مضى، إذا كنت مقيماً فى نيويورك، ورزق ابنك الذى يعيش فى أستراليا بطفل جديد، فقد كان المعتاد أن يخرج من منزله ومعه الكاميرا ثم يشترى فيلم كوداك، ويلتقط صوراً لابنه ثم يحمضها، ويضعها فى مظروف ويرسلها إليك بالبريد. فإذا كنت محظوظاً فسوف يكتب لك رؤية وجه حفيدك الجميل بعد مرور عشرة أيام. والآن لم يعد الأمر كذلك. فالآن يستطيع ابنك التقاط هذه الصور لابنه بكاميرا رقمية، وتسجيلها رقمياً على

قرص مرن سعة 3.5 بوصة، وتحريرها رقمياً على الكمبيوتر، ثم إرسالها رقمياً إليك عبر الإنترنت ـ وكل ذلك قبل أن يبلغ الوليد عشر ساعات من العمر.

يلخص لورانس جروسمان الرئيس السابق لشبكة إن بى سى NBC الإخبارية، بدقة ديموقراطية التكنولوجيا هذه على النحو التالى: «الطباعة جعلت منا جميعاً قراء. وآلات زيروكس للتصوير الفورى جعلت منا جميعاً ناشرين. والتليفزيون جعل منا جميعاً مشاهدين. والرقميات جعلت منا جميعاً مذيعين».

وتسلط ملاحظة جروسمان الضوء على عامل آخر يجعل هذه الحقبة من العولمة تختلف فى درجتها ونوعها على السواء عن الحقبة السابقة. ببساطة، إن ديموقراطية التكنولوجيا هذه أدت إلى «عولمة الإنتاج». فاليوم، بوسعنا جميعاً أن نكون منتجين. ولا تتعلق عولمة اليوم بمجرد قيام الدول النامية بشحن المواد الأولية للدول المتقدمة، وتركها تنتج السلع النهائية، ثم تعيد شحنها إليها مرة أخرى. كلا. فاليوم، وبفضل ديموقراطية التكنولوجيا، أصبح لكل الدول فرصة لتجميع التكنولوجيات والمواد الأولية والتمويل لكى تصبح دولاً منتجة أو متعاقدة من الباطن، لإنتاج منتجات أو خدمات نهائية فائقة التعقيد، وهو ما يصبح عاملاً دقيقاً آخر يغزل العالم فى نسيج أكثر تماسكاً. وسوف أعود إلى مناقشة ذلك بالتفصيل لاحقاً. ويكفينا الآن أن نقول إن ديموقراطية التكنولوجيا تلك هى التى جعلت تايلاند تتحول على مدى خمسة عشر عاماً من مجرد دولة منتجة للأرز أساساً إلى ثانى أكبر دولة منتجة فى العالم لسيارات نصف النقل وتنافس فى ذلك ديترويت، ورابع أكبر دولة مصنعة للدراجات البخارية.

ولا تنطبق ديموقراطية التكنولوجيا تلك على مجرد السيارات أو الدراجات البخارية. بل هى كما وصفها لى ذات مرة تيرا فوتراكال مدير أحد الصناديق المشتركة فى بانكوك: «إننا فى هذا الصندوق المشترك لسنا مطالبين بإعادة اختراع العجلة، إننا نستوردها فحسب. إننا نحصل على بعض التكنولوجيا التى نشتريها بعُشر الثمن الذى

اشترتها به شركتنا الأم بانكرز ترست. خذ مثلاً، نظام الرد الصوتى الأتوماتى الذى يتصل به المستثمرون، بمجرد الضغط على العلامة #1 تتعرف على قيمة أصول الصندوق، وبالضغط على العلامة #2 تحصل على عروض بالشراء، وبالضغط على العلامة #3 تستطيع البيع. وإذا كنت تريد الشراء أو استعادة (أسهم الصندوق المشترك التى تمتلكها)، فإنك تستطيع القيام بذلك الآن بالاتصال عن بعد بالبنك، وكل ما تراه هنا من أجراس وصفارات تأتينا بأسعار أرخص. كل ما علينا هو الانتظار لتطويرها فى الخارج. وذلك هو الجمال الحقيقى للعولمة. فنحن مجرد بيت محلى ذى معرفة محلية، ولكن أصبح لدينا الآن تكنولوجيا عالمية نستطيع الحصول عليها».

كنت أمزح مرة مع جيوف باير رئيس تصميمات الشبكات فى شركة صن مايكروسيستيمز حول ما يمكن أن تقودنا إليه ديموقراطية التكنولوجيا ووسائل الإنتاج تلك. بدأنا بمناقشة كل ما يدور خلف الكواليس فى تلك الأيام، وهى أشياء لا يدرى عنها الناس شيئاً. فعلى سبيل المثال، أصبحت الهند المكتب الخلفى للعالم. فقد نقلت شركة سويس إير قسم الحسابات بأسره، بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر، من سويسرا إلى الهند للاستفادة من انخفاض تكلفة أجور العمالة بالنسبة للسكرتيريين والمبرمجين والمحاسبين. وبفضل الرقميات وشبكات العمل استطاعت سويس إير أن تحتفظ بحساباتها فى بومباى بسهولة بقائها فى بيرن. وفى 16يناير 1999 نشرت صحيفة ***الإيكونوميست*** أن شبكة خدمات شركة الخطوط الجوية البريطانية العالمية، ومقرها مومباى بالهند، تؤدى العديد من الوظائف المكتبية للشركة الأم، بما فى ذلك التعامل مع الأخطاء التى تظهر فى نظم الحجز الأتوماتى واقتفاء أثر الأميال التى يقطعها الطيار المعتاد. وأضافت ***الإيكونوميست*** «إن شركة سيليكترونيك، التى تأسست منذ عامين ومقرها دلهى، تلتقط أوامر الأطباء من رقم تليفونى معفى من حساب عدد المكالمات (فى أمريكا) وتنسخ التسجيلات ثم تعيد إرسال النتائج بمثابة نص إلى المنظمة

الأمريكية للحفاظ على الصحة». وكلما استطردنا أنا وباير فى أفكارنا حول كل تلك الأمور، أصبحت أفكارنا شيطانية.

سألنى باير: «الآن وبعد أن أصبح باستطاعتنا توفير كل هذه الخدمات التى كان يتعذر الوصول إليها من قبل عبر الشبكات، مثل الإنترنت، فما الذى يمنع أيضاً من توفير الخدمات لحكومتك من مصادر خارجية؟ فكر فى الأمر ـ إنك تستطيع توفير وظائف عمليات الكوماندوز وحرس الحدود للروس من الخارج. تستطيع أن تعهد إلى الهند بمهمة إمساك حسابات بلادك وللسويسريين بإدارة جهاز الرسوم الجمركية. وتستطيع أن تجعل الألمان يديرون لك البنك المركزى لديك. وتستطيع أن تجعل الإيطاليين يصممون لك كل الأحذية فى بلادك. وتستطيع أن تجعل البريطانيين يديرون لك مدارسك العليا. ويمكن لليابانيين أن يديروا لك مدارسك الأولية وقطاراتك.

ديموقراطية التمويل

مما لا شك فيه أن ديموقراطية التكنولوجيا ساعدت على تعزيز التغيير الرئيسى الثانى الذى يقود إلى العولمة، وذلك هو التغيير فى الطريقة التى نستثمر بها، وهو ما أسميه «ديموقراطية التمويل». ذلك أن معظم عمليات الإقراض والتأمين الكبرى المحلية والدولية التى تمت فى معظم حقبة الحرب الباردة قامت بها كبرى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين. وكانت هذه المؤسسات الأنيقة تفضل دائماً إقراض الشركات التى لديها تسجيلات موثقة لأنشطتها السابقة والحاصلة على تقدير «مستوى الاستثمار». وقد جعل ذلك الاقتراض من البنوك عملية غير ديموقراطية تماماً. ولم يكن لدى البنوك التقليدية القديمة سوى فكرة محدودة للغاية عمن هو جدير بالحصول على القروض من هذه الشركات، أما إذا كنت شركة مبتدئة فقد كانت محاولة الحصول على قرض تتوقف دائماً على ما إذا كان لديك حساب فى البنك أو

فى شركة تأمين. وكانت هذه المؤسسات التقليدية تميل أيضاً إلى أن يتولى إدارتها تنفيذيون يتميزون ببطء الحركة ولجان لاتخاذ القرار، تتصف باجتناب المخاطرة وعدم الاستجابة السريعة للتغيرات التى تحدث فى الأسواق.

وقد بدأت ديموقراطية التمويل فى الواقع فى أواخر الستينيات بظهور سوق «الورقة التجارية». وكانت تلك الورقة نوع من السندات التى تصدرها الشركات مباشرة للجمهور بغية جمع رؤوس الأموال. وقد أدى إنشاء هذه السوق لسندات الشركات إلى ظهور بعض التعددية فى عالم التمويل وقضى على احتكار البنوك. وتبع ذلك فى السبعينيات «تأمين توفير» رهنيّات المنازل. وبدأت البنوك الاستثمارية فى الاقتراب من البنوك وشركات الرهونات، واشترت منهم محفظة الرهونات بأسرها، ثم قامت بتفتيتها إلى سندات قيمة الواحد منها 1,000دولار أستطيع أنا أو أنت أو خالتى بيف شراءها. وبذلك أتيحت لنا الفرصة لتحقيق زيادة ضئيلة فى الأرباح من استثمار آمن إلى حد ما، وكانت الأرباح وأقساط رأس المال الأصلى تدفع من التدفق النقدى الشهرى الذى يقدمه من يسددون الأقساط الشهرية لرهونات منازلهم. وفتح ذلك التأمين لتوفير الأموال الباب على مصراعيه لجميع أنواع الشركات والمستثمرين الذين لم تسنح لهم قط فرصة الوصول إلى جمع الأموال.

ومع ذلك لم يحدث الانفجار الحقيقى لديموقراطية التمويل إلا فى الثمانينيات على يد مايكل ميلكن، ذلك العبقرى متقلب المزاج، الذى ناضل لإزالة العوائق، وتحول فى نهاية الأمر إلى ملك فاسد للسندات المتدنية. تخرج ميلكن فى كلية وارتون للأعمال والتمويل بجامعة بنسلفانيا، وبدأ العمل بشركة دريكسل للسمسرة فى فيلادلفيا فى عام 1970. وفى ذلك الوقت لم تكن البنوك الكبرى أو بيوت الاستثمار تأبه بأن يكون لها علاقة كبيرة ببيع «السندات المتدنية» ذات السعر المنخفض، التى كانت فى تلك الأيام أساساً شركات سندات الدرجة الأولى التى هبطت إلى الحضيض

أو شركات مبتدئة ذات رأسمال قليل و ليس لها نشاط سابق. كان ميلكن يرى أن البنوك الكبرى غبية. فأجرى حساباته الخاصة، ودرس بعض البحوث الأكاديمية التى لم تحظ باهتمام يذكر فى موضوع السندات المتدنية، وخلص إلى ما يلى: كانت الشركات التى لم يكن لها تقدير درجة استثمارى مطالبة بدفع معدلات فوائد تزيد بنسبة من ثلاث إلى عشر نقاط مئوية عن المعدلات السائدة ـ وذلك إذا نجحت على الإطلاق فى الحصول على قرض. ولكن كانت هذه الشركات فى الواقع تفلس أكثر قليلاً من شركات سندات الدرجة الأولى ذات التصنيف المرتفع، التى كانت سنداتها تقدم معدلات عائدات أكثر انخفاضاً. ولذلك، فإن ما يسمى بالسندات المتدنية أتاحت فى الواقع فرصة تحقيق أرباح أكثر كثيراً، وبدون كثير من المجازفة. وإذا جمعت معاً الكثير من السندات المتدنية المختلفة فى صندوق واحد، حتى إذا تخلف القليل منها، فإن إجمالى الصندوق يستطيع مع ذلك دفع عائد يزيد بنسبة تتراوح بين ثلاث أو أربع نقاط مئوية فى المتوسط من سندات الدرجة الأولى، وبدون زيادة تذكر فى المخاطرة. وقد عرضت مجلة ***بيزنس ويك*** الموضوع فى مارس 1995على النحو التالى: لقد كان ميلكن، مسلحاً ببعد نظره «أول من شرع فى المهمة الشاقة المتمثلة فى إقناع عالم متشكك بأنه قد اكتشف المعادل الاستثمارى لوجبة غداء مجانية».

ولما كانت البنوك التقليدية وبيوت الاستثمار متشككة، واستمرت فى ابتعادها عن هذا النوع من النشاط، فإن ميلكن سرعان ما انتقل من العمل فى تبادل تلك السندات المتدنية التى كانت موجودة بالفعل، ومن الشركات المنهارة ذات التقدير A ، إلى تأمين سوق جديدة كاملة يحرك خيوطها لاعبون فى السندات المتدنية: شركات فيها مخاطرة، وشركات منهارة، وشركات جديدة، ورجال أعمال ومبتدئون تعذر عليهم الحصول على قروض من البنوك التقليدية، بل وقراصنة المال الذين كانوا يرغبون فى الاستيلاء على شركات أخرى ولكن تعذر عليهم جمع الأموال للقيام بذلك عن

طريق قنوات البنوك التقليدية. واستطاع ميلكن أيضاً، بفضل اتصالاته، بيع السندات المتدنية التى أصدرها لصناديق مشتركة، ومستثمرين من القطاع الخاص، وصناديق المعاشات الذين أدركوا أنه كان صادقاً فى توفير عائدات أعلى لهم فى مقابل مخاطر ليست كبيرة. وقد أتاح ذلك لى ولك ولخالتى بيف الفرصة لشراء قطعة صغيرة من هذه الصفقات التى كانت محظورة من قبل على الشخص البسيط. ولم يمض وقت طويل حتى طبقت تجربة ميلكن الرائدة فى كل مكان. وسرعان ما وجدت أسهم متدنية مزدهرة ـ أو صناعة ذات «عائد مرتفع» ـ توفر للجمهور نصيباً فى جميع أنواع الشركات والصفقات.

وقد حدث ما يشبه ذلك من ديموقراطية التمويل على المستوى الدولى. فقد ظلت البنوك الكبرى، طوال عشرات السنين، تقرض كميات هائلة من الأموال للحكومات الأجنبية وللدول والشركات وتسجل هذه القروض فى حساباتها بقيمتها الاسمية. ومعنى ذلك أنه إذا أقرض بنك لدولة أو لشركة 10ملايين دولار، فإنها تسجل فى الحسابات على أنها قرض قيمته 10ملايين دولار واجب السداد بالكامل ، سواء كان لهذه الدولة أو الشركة أصول قيمتها 10ملايين دولار فى ذلك اليوم أم لا. ولما كانت البنوك تقدم هذه القروض أساساً وترصدها فى حساباتها، فإنه إذا حاقت المشكلات المالية بدولة مثل المكسيك، كما حدث بالفعل فى عام 1982 بسبب اعتمادها على القروض الأجنبية لتمويل الاستهلاك المحلى لشعبها، فقد وقع عبء هذه المشكلة على عاتق البنوك. وكان من السهل على الرئيس المكسيكى أن يطير إلى نيويورك ويستدعى البنوك العشرين الرئيسية المقرضة للمكسيك للاجتماع به، وأن يقول لهم: «أيها السادة. لقد أفلسنا. وأنتم تعرفون القول المأثور: إذا كان هناك رجل مدين لك بمبلغ 1,000دولار فهذه مشكلته، أما إذا كان هناك رجل مدين لك بمبلغ 10ملايين دولار فتلك مشكلتك أنت. حسناً، نحن مشكلتكم. نحن لا نستطيع سداد

ديوننا. إذن أنتم مطالبون بالتراخى فى مطالبكم منا، وإعادة التفاوض بشأن قروضنا وتقديم قروض جديدة لنا». ويضطر المصرفيون إلى الانصياع والتوصل إلى نوع من الاتفاق، يتضمن تمديد فترة سداد القروض (وغالباً مع فرض معدلات فائدة أعلى). فهل كان لديهم اختيار آخر؟ لقد كانت المكسيك مشكلتهم، ولم يكن المصرفيون الأمريكيون يرغبون فى العودة إلى حملة أسهمهم ليقولوا لهم إن ذلك القرض المكسيكى المدون فى حساباتهم كأصول قيمتها 10ملايين دولار لا يساوى فى الواقع شيئاً. والأفضل لهم مجاراة الوضع فى المكسيك. ولما كان معظم الدين مقدماً من عشرين بنكاً فقد تمكنوا من الاتفاق فيما بينهم وتسوية الموضوع برمته فى غرفة اجتماعات واحدة.

كان جون بيدج أحد خبراء الاقتصاد العاملين بإدارة أمريكا اللاتينية فى البنك الدولى فى ذلك الوقت. وقد شرح لى تماماً الطريقة التى تمت بها تسوية المشكلة. كان بيدج، الذى يتحدث الإسبانية، فى زيارة للمكسيك فى عام 1982، للاجتماع مع خوزيه آنجل جويريا، الذى كان فى ذلك الوقت يشغل منصب المدير العام للدين العام بوزارة المالية المكسيكية. وكان جويريا يتمتع ببراعة أسطورية فى إقناع المصرفيين الأجانب ـ بدءاً من كبار المصرفيين فى نيويورك إلى صغار المصرفيين فى ويست تكساس ـ بتقديم القروض للحكومة المكسيكية.

يحكى لى بيدج قائلاً، «كنت ذات مرة موجوداً فى مكتب جويريا، وكنا نتحدث بالإسبانية، عندما رن جرس التليفون، وكان المتكلم رئيس أحد البنوك الصغيرة فى تكساس ممن أقنعهم جويريا بتحمل جزء من الدين المكسيكى، وكان هذا الرجل يشعر بالقلق إزاء التقارير التى تشير إلى أن الاقتصاد المكسيكى يواجه مشكلة. وقد تحول جويريا من الحديث معى بالإسبانية إلى الحديث مع هذا المصرفى الأمريكى بالعامية الإنجليزية السليمة تماماً. كأن يقول :«هاى، جو، سعيد باتصالك بى.... كلا، كلا، لا تقلق. الأمور طيبة هنا. أموالك آمنة تماماً. كيف حال العائلة؟ ....

عظيم. كيف حال ابنتك؟ هل ما زالت فى المدرسة؟ .... سعدت بالحديث معك. اتصل بى فى أى وقت. كن دائم الاتصال بى». وبعدها، وبدون تضييع أى وقت، يضع سماعة التليفون ويتحول فوراً إلى الحديث معى بالإسبانية. لقد حل مشكلته مع أحد كبار المستثمرين فى ثلاثين ثانية».

ولكن حدث حينئذ شئ عجيب فى الطريق نحو العولمة. فقد تم تحويل تلك السوق الدولية للديون إلى سندات، تماماً مثلما فعلت شركات ميلكن وأصدقائه. بمعنى أنه عندما وقعت أمريكا اللاتينية فى أزمة ديون أخرى فى أواخر الثمانينيات، حاول نيكولاس بريدى وزير الخزانة الأمريكى فى ذلك الوقت، التوصل إلى حل بطريقة ميلكن. ففى عام 1989تم تحويل ديون أمريكا اللاتينية للبنوك التجارية الرئيسية إلى سندات تدعمها الحكومة الأمريكية، وكانت هذه السندات إما أن تشتريها البنوك كأصول وإما أن تباع لعامة الجمهور وللصناديق المشتركة وصناديق المعاشات، بمعدلات فائدة أعلى من المعدلات العادية. وفجأة أصبح باستطاعتنا أنا وأنت وخالتى بيف شراء جزء من الدين المكسيكى، أو الدين البرازيلى، أو الدين الأرجنتينى – إما بطريقة مباشرة أو عن طريق صناديق معاشاتنا أو الصناديق المشتركة. وكان تبادل هذه السندات يتم يومياً، بحيث ترتفع أو تنخفض قيمتها وفقاً للأداء الاقتصادى لكل دولة. وبذلك لا تظل مقيدة فى الدفاتر الحسابية للبنوك بقيمتها الاسمية فقط. لقد قال جويل كورن، رئيس بنك أوف أمريكا البرازيل فى ذلك الوقت: «ما فعله بريدى يعد ثورة حقيقية. إذ كانت وزارة الخزانة الأمريكية تضغط فقط على البنوك الأمريكية وصندوق النقد الدولى للاستمرار فى ضخ الأموال المرة تلو الأخرى إلى دول أمريكا اللاتينية تلك. أما ما فعله بريدى فهو أنه توصل إلى حل قائم على تفاعلات السوق. فقد حصل المصرفيون على ضمانات من الحكومة الأمريكية لتقديم قروض جديدة إلى أمريكا اللاتينية، شريطة أن تقوم هذه الدول بإصلاحات اقتصادية. وكانت هذه البنوك، بعد تقديم هذه القروض، تقوم بتجزئتها إلى سندات تضمنها الحكومة الأمريكية ثم

تباع للجمهور وذلك بدلاً من مجرد تدوينها فى دفاترها الحسابية. وقد أتى ذلك بآلاف من اللاعبين الجدد فى المباراة. فبدلاً من أن تتعامل الدولة مع لجنة تمثل عشرين بنكاً تجارياً كبيراً، فقد وجدت نفسها تتعامل فجأة مع آلاف المستثمرين الأفراد والصناديق المشتركة. وأدى ذلك إلى توسيع السوق، وجعلها أكثر سيولة، ولكنه أوجد نوعاً جديداً تماماً من الضغط على الدول. وكان الناس يتداولون أسهمهم بيعاً وشراء كل يوم، بناء على مدى ما حققته هذه الدول من نجاح فى أدائها الاقتصادى. وكان ذلك معناه أنها تقدر بحسب أدائها كل يوم. وكان الكثير من الأشخاص الذين يقومون بعمليات الشراء والتقدير من الأجانب الذين لا سلطان للبرازيل أو المكسيك أو الأرجنتين عليهم». ولم يكن حملة السندات هؤلاء مثل البنوك التى شعرت بأن عليها أن تواصل تقديم مزيد من القروض لحماية قروضها السابقة، لأنها كانت بالفعل تحت رحمة هذه الدول. فإذا لم تحقق دولة ما الأداء المطلوب فما على حملة السندات سوى بيع سندات هذه الدولة، وتقول لها مع السلامة وتضع أموالها فى سندات دولة أخرى تحقق هذا الأداء.

وهكذا فإنه عندما وقعت المكسيك فى المشاكل مرة أخرى بسبب الإفراط فى الإنفاق فى عام 1995، بدأ كل البشر كباراً وصغاراً فى بيع ما لديهم من السندات المكسيكية، مما هبط بأسعارها، ولم يعد بوسع جويريا بعد الآن مجرد الاتصال تليفونياً بعشرين بنكاً ويطلب منهم تمديد فترة سداد الدين وموافاته ببعض القروض الجديدة. لقد قسم دين المكسيك ديموقراطياً على عدد كبير من الناس. ومن ثم كان على المكسيك فى هذه المرة أن تتصل بوزارة الخزانة الأمريكية طلباً للعون، ولكن العم سام لم يقدم الأموال للمكسيك إلا بشروط مشددة للغاية وكان على المكسيك أن تقدم احتياطياتها البترولية كضمان. وكانت الطريقة الوحيدة التى ستجعل الحكومة الأمريكية تتقدم لإنقاذ المكسيك أن تشترط عليها أن تدير اقتصادها بالطريقة التى يدار بها الاقتصاد فى ولاية نيومكسيكو الأمريكية. وسرعان ما بدأ الكثير من الاقتصادات

الناهضة فى بيع سندات على طريقة بريدى، وغالبا يكون معظمها بالدولارات، واليوم هناك ست عشرة دولة تصدر سندات على طريقة بريدى تصل قيمتها تقريباً إلى 150 مليار دولار. ولم يعد هناك جديد فى أن تصدر الدول سندات يشتريها أجانب، فإن ذلك يحدث منذ سنوات عديدة. أما الجديد فهو المدى الذى وصل إليه الآن انتشار هذه السندات فى أيدى الأفراد وصناديق المعاشات والصناديق المشتركة. فى أوائل هذا القرن،كان الأثرياء فى الغالب هم الذين يشاركون فى صفقات سندات دولية. والآن أصبح فى إمكان صندوق التقاعد فى مقاطعة أورانج، وبواب المدرسة، فضلاً عنك وعنى وعن خالتى بيف الاشتراك جميعاً فى اللعبة.

ويرجع ذلك إلى أن ديموقراطية الإقراض تزامنت، فى أمريكا، مع ديموقراطية الاستثمار، بفضل إصلاح نظام المعاشات أساساً وإنشاء 401(K) مجموعة حسابات المعاش الشخصية. إن أمريكا تتحول من دولة تضمن فيها الشركات معاش العامل من خلال «مجموعة من المزايا» المحددة إلى دولة تضمن فيها كثير من الشركات الآن «مساهمة» محددة ويقوم الأفراد بإدارة أموالهم بأنفسهم ويتنقلون بها هنا وهناك، حيثما يستطيع الواحد منهم الحصول على أفضل عائد. ونظراً لأن الناس أصبحوا الآن أطول عمراً، ويتساءلون عما إذا كانوا سيتمتعون بتأمين اجتماعى لحياتهم إذا رغبوا فى التقاعد، فإنهم أصبحوا لا يلجأون فقط إلى هذه الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات فى إقدام، بل يديرونها أيضاً بإقدام شديد للحصول على عائدات أعلى. وربما لم يكن لدى والديك على الأرجح سوى فكرة بسيطة عن المكان أو الطريقة التى تستثمر فيها صناديق معاشاتهم. أما الآن فتعرض على كثير من العمال قائمة صناديق بأنواع مختلفة من العائدات والمخاطر، وينتقلون بأموالهم هنا وهناك مثل تنقل الفيشات على مائدة الروليت، حيث تمنح الجوائز للصناديق المشتركة الناجحة وتعاقب الأقل نجاحاً.

كذلك تعززت ديموقراطية الاستثمار على المستوى الدولى عندما انهار فى أوائل السبعينيات نظام أسعار الصرف الثابتة والقيود المشددة على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الذى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية فى بريتون وودز. إننا ننسى الآن، ولكن قبل عام 1970، كان من الصعوبة بمكان على المستثمرين اليابانيين أو المكسيكيين أو الأروبيين شراء أسهم أو سندات فى أمريكا، وكان من الصعب على الأمريكى أن يفعل ذلك فى بلدانهم. غير أنه بعد تفكك نظام أسعار الصرف الثابتة والقيود على رؤوس الأموال قامت الدول المتقدمة بإضفاء الديموقراطية تدريجياً على أسواق رؤوس الأموال لديها، وفتحتها أمام أى متعاملين أجانب ممن يودون الاشتراك فى اللعبة، ثم حذت الدول النامية بعد ذلك حذوها.

وسرعان ما أصبحت جميع أنواع المنتجات معروضة: سندات مكسيكية، سندات لبنانية، سندات تركية، سندات روسية، سندات ألمانية، سندات فرنسية، وما عليك إلا أن تختار منها على مهل، وهذا ما فعله الناس. وكلما سهل على المستثمرين الأفراد الانتقال بأموالهم هنا وهناك بين تلك الصناديق المشتركة العالمية شديدة التنافس، كان مديرو هذه الصناديق أقدر على الانتقال بما لديهم من أموال فيما بين الشركات والدول مطالبين باستمرار بعائدات أعلى وأكثر ثباتاً. وكل من هذه الصناديق يرغب فى منافسة الصناديق الأخرى لكى يجذب المزيد من الأموال. يقول خبير الأسواق الاقتصادى هنرى كاوفمان إن إجمالى الأرباح وصناديق السندات فى الولايات المتحدة بلغت مجتمعة فى عام 1985أكثر من 100مليار دولار، أى بنسبة تقل 2 فى المائة من إجمالى القيمة المالية الصافية لإنفاق الأسرة. واليوم أصبحت هذه الأسهم وصناديق السندات المشتركة تمثل أكثر من 3 تريليونات دولار، منها تريليونان دولار مملوكة لأفراد الأسرة، تمثل تقريبا 10فى المائة من صافى الأصول الخاصة بهم وهى نسبة آخذة فى الزيادة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من أموال السندات المتدنية استخدمت أيضاً فى اندلاع موجة ازدهار فى عمليات الاستيلاء على الشركات فى أمريكا. وهنا أيضاً، أصبح الرجل البسيط الذى لم يكن باستطاعته قط المشاركة فى مثل هذه الصفقات المبشرة بالمكاسب قادراً فجأة على ذلك بصورة مباشرة عن طريق صندوق معاشه والصناديق المشتركة. غير أن عملية الاستيلاء على الشركات تلك جعلت مديريها يتعرضون لرقابة أشد، ولا سيما إذا كان أداؤهم دون المستوى. كما ساعدت هذه العملية على دفع انسيابية الاقتصاد الأمريكى فى الثمانينيات وإعداد أمريكا لحقبة العولمة على نحو أفضل وأسرع من أى دولة كبرى أخرى فى العالم. فقد شهدت الكثير من الشركات زيادة فى كفاءتها نتيجة لذلك، وإن كان بعضها كابد عملية اعتصار ماء الحياة منها.

من بين الأسباب الرئيسية فى تعثر ذلك العدد الكبير من الشركات المحلية فى اليابان أن التمويل هناك لم يكن ديموقراطياً على الإطلاق حتى أواخر التسعينيات. وكانت البنوك الكبرى فى اليابان تسيطر على التمويل، ولذلك كان المبتدئون المجهولون يذوقون الأمرين فى توفير السيولة النقدية، وكان من المتعذر توفير رأس المال من أجل عمليات الاستيلاء العدائية على الشركات. وحتى إذا توافر رأس المال ذاك، فلم تكن عمليات الاستيلاء مستحبة لأسباب ثقافية ولأن الكثير من مجالس إدارة البنوك ومجالس إدارة الشركات كانت على وفاق تام مع بعضها بعض. هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن لدى العمال اليابانيين فرصة كبيرة للاختيار بالنسبة لمعاشاتهم. ولم يكن لديهم سيطرة كبيرة عليها. ولم يكن باستطاعتهم الانتقال بأموالهم هنا وهناك، ومن ثم تلاشى الضغط على الشركات المحلية اليابانية والصناديق المشتركة وصناديق المعاشات للارتقاء بأدائها إلى المستويات العالمية. وهذا هو السبب فى أن اليابان لديها اقتصاد أكثر ارستقراطية، ولكنه أقل كفاءة كثيراً فى عملية التدمير الخلاق التى قال بها شومبيتر.

لقد انتقلنا، بفضل ديموقراطية التمويل، من عالم كانت فيه حفنة من المصرفيين يسيطرون على الدين الوطنى لعدد قليل من الدول إلى عالم يسيطر فيه عدد كبير من المصرفيين على الدين الوطنى لعدد كبير من الدول، ثم إلى عالم يسيطر فيه بعض الأفراد الأثرياء والمصرفيين على الدين الوطنى لكثير من الدول، ثم أخيراً إلى عالم اليوم الذى يسيطر فيه كثير من الأفراد، عن طريق صناديق المعاشات والصناديق المشتركة على الدين الوطنى لكثير من الدول.

ديموقراطية المعلومات

كان جون بيرنز يعمل رئيساً لمكتب صحيفة ***نيويورك تايمز*** فى نيودلهى فى أواخر التسعينيات. زرته مرة فى صيف عام 1998، فى أثناء إقامة مباريات كأس العالم لكرة القدم. وكان بيرنز يحاول متابعتها على شاشة التليفزيون. أخبرنى بيرنز فى صباح أحد الأيام القصة التالية: «لدينا أربعة أطباق للأقمار الصناعية فوق سطح منزلنا (فى نيودلهى) تكلف الصحيفة آلاف الدولارات سنوياً. وقد أصبح الأمر وكأننا ندير محطة اتصالات هنا . على أية حال، سئمت الوضع لأنه على الرغم من وجود كل أطباق الأقمار الصناعية، لم أستطع الوصول إلى القناة الهندية التى تبث كأس العالم تليفزيونياً. وكان الأمر يتعلق بالتداخل الجوى ويحتاج إلى تعديل اتجاه الأطباق، وكان الرجل المكلف بهذه المهمة يقوم بزيارتنا بين الحين والآخر. كنت اشتكى من ذلك كله أثناء تناول طعام الإفطار، فقال لى عبد التوحيد طباخ منزلنا البالغ من العمر واحداً وسبعين عاماً الذى كان فى صباه يعمل بتلميع أحذية آخر القادة البريطانيين فى الهند: 'لا أدرى ما الذى يضايقك. إننى أستطيع مشاهدة جميع القنوات فى التليفزيون الخاص بى. إنك تضيع وقتك ومالك على هذه الأقمار الصناعية. تعال لزيارتنا فى منزلنا'. وكان يعيش هو وزوجته فى مجمع صغير خلف منزلنا. وهكذا ذهبت إلى هناك وكانت زوجته تستمع إلى إذاعة بى بى سى. قلت له: 'ماذا تفعل؟

إنها لا تتحدث الإنجليزية' رد قائلاً: 'إنها تتعلم'. ثم قدم لى جهاز التحكم فى التليفزيون عن بُعد، ولدهشتى بدأت فى تغيير القنوات من القناة 1 حتى القناة 27. لقد كان لديه إرسال لقنوات من الصين وباكستان وأستراليا وإيطاليا وفرنسا – كل هذه القنوات ليختار منها ما يحلو له، ولم يكن يكلفه ذلك سوى 150 روبية شهرياً [3.75 دولار]. أما أنا، وبكل أطباق الأقمار الصناعية عندى، فليس لدىّ سوى أربع عشرة قناة. فقد استعان هو بأحد أصدقائه ممن لديهم نظام كابل للقرصنة فى توصيل كابل بأسلاك التليفون ثم توصيله إلى منزله الموجود خلف منزلى مباشرة. وكان كل شئ غير رسمى وغير قانونى، ولكنه يعيش الآن فى عالم متصل بالأسلاك وزوجته تتعلم الإنجليزية. هذا فى الوقت الذى ما زلت فيه أعانى فى الوصول إلى قناة التليفزيون الهندى».

تصور لنا القصة التى حكاها بيرنز التغيير الثالث الذى أدى إلى العولمة – التغيير فى كيفية نظرتنا إلى العالم. وأطلق أنا على ذلك اسم: «ديموقراطية المعلومات». فقد أصبحنا نستطيع، بفضل أطباق الأقمار الصناعية والإنترنت والتليفزيون، أن نخترق بأبصارنا وأسماعنا وتفكيرنا كل سور يمكن تخيله تقريباً.

بدأ هذا الإنجاز الكبير مع عولمة التليفزيون. فقد كان التليفزيون والإذاعة طوال معظم حقبة الحرب الباردة من الأعمال المقيِّدة، لأن الأدوات والتكنولوجيات المتاحة للبث كانت محدودة. وكانت الحكومات إما أن تتولى بنفسها إدارة معظم البث التليفزيونى مباشرة، وإما أن تفرض عليه ضوابط مشددة. ثم بدأ ذلك فى الانهيار أولاً فى الولايات المتحدة مع قدوم تليفزيون الكابل، الذى يستطيع نقل قنوات أكثر كثيراً من القنوات التى تبث عن طريق الهواء. ثم حدث، كما تقول صحيفة ***الإيكونوميست***، «أن بدأ التليفزيون متعدد القنوات فى الانتشار حول العالم فى الثمانينيات. وكان السبب الرئيسى فى ذلك انخفاض تكاليف إطلاق الأقمار الصناعية – فقد أصبحت

تلك التكنولوجيا التى سمحت ذات مرة للاتحاد السوفيتى وأمريكا بالتجسس كل على الأخرى طريقة غير مكلفة لبث الإشارات التليفزيونية».

فى البداية، لم يكن يقدر على بناء هوائيات التقاط هذه الإشارات القادمة من الأقمار الصناعية سوى نظم الكابلات الكبرى، ولكن بفضل ديموقراطية التكنولوجيا، وبصفة خاصة تكنولوجيا النمنمة، سرعان ما أصبح بوسع ملايين البشر حول العالم التقاط هذه الإشارات على طبق جهاز استقبال للأقمار الصناعية لا يزيد حجمه عن فطيرة البيتزا معلق فى شرفات منازلهم. وفجأة ذهبت القيود على الإرسال أدراج الرياح وأصبح هناك ذلك العدد الهائل من المشاهدين. وسوف يكون بوسع أصحاب المحطات الإذاعية، بمجرد انتشار التليفزيون الرقمى، توفير قنوات يصل عددها إلى 500 قناة وليس فقط خمس أو خمسين قناة. كما أن زيادة انتشار التليفزيون والإنترنت، تعنى أكثر من أى وقت مضى أن ظهور مزيد من الناس فى التليفزيون ورواية حكاياتهم ومشاهدة هذه القصص أيضاً فى أجهزة الكمبيوتر المنزلية أمر ميسور.

وفى النهاية، ونتيجة للتقدم فى تكنولوجيا الانضغاط، سوف تستطيع حالاً أن يكون لديك أقراص فيديو رقمية (DVD) لتحل محل شرائط الفيديو. وأقراص الفيديو الرقمية أقراص صغيرة مدمجة لا يزيد حجمها على قطعة الحلوى الصغيرة، بعرض خمس بوصات (12.7سم)، وسوف تتمكن من حمل فيلم سينمائى كامل، بخاصية الصوت الدائرى، وبلغات متعددة، تستطيع أنت أن تديره فى الكمبيوتر الشخصى الخاص بك أو جهاز فيديو تحمله فى يدك. أتذكر أننى كنت مرة فى زيارة للخليج الفارسى فى أواخر السبعينيات وكان عملاء الجمارك قد اعتادوا على التفتيش فى أمتعة الركاب للتأكد من عدم وجود أى شرائط فيديو تحمل مواد إباحية أو خطيرة سياسياً. وكم أود الآن أن أراهم وهم يفتشون فى حقيبة أوراقى عن أقراص الفيديو الرقمية!

لقد ولت تلك الأيام التى كانت الحكومات تستطيع فيها عزل شعوبها تماماً عن المعلومات التى يتعرفون بها على الحياة خارج حدودها تماماً أو حتى خارج حدود قريتهم. فالحياة فى الخارج لا يمكن تهميشها أو إظهارها على صورة أسوأ مما هى عليه بالفعل. والحياة فى الداخل لا يمكن ترويجها والدعاية لها لتبدو أفضل مما هى عليه. (لقد اكتشف ترومان فى النهاية العالم الحقيقى الموجود خارج المسلسل التليفزيونى ***ترومان شو***). هناك قصة تقول إن السوفيت نشروا ذات مرة فى الثمانينيات صورة فى صحيفة ***برافدا*** لطوابير الخبز فى أمريكا. وبالفحص الدقيق ثبت أن الصورة كانت لمجموعة من الناس فى مانهاتن يقفون فى طابور فى انتظار فتح أبواب مخبز وحلوانى زابار صبيحة أحد أيام السبت. اليوم لا تحاول قط الخداع – حتى ولو فى الصين.

فى يوم 4 ديسمبر 1998، قدمت الصين أحد أصحاب مشروعات الكمبيوتر للمحاكمة، حيث وصف بأنه أول «خارج على موقع المعلومات». إذ كان يعطى عناوين البريد الإلكترونى فى الصين لمجلة تصدر على الإنترنت باللغة الصينية تساند الديموقراطية . فقد أجرت محكمة الشعب المتوسطة رقم 1 فى شنغهاى محاكمة سرية لرجل الأعمال لين هاى بتهم التخريب لأنه أعطى عناوين 30 ألف مستخدم صينى للكمبيوتر لصحيفة ***فى آى بى ريفرنس*** *VIP Reference*، التى يصدرها المنشقون الصينيون فى الولايات المتحدة. وصرح مدير تحرير هذه الصحيفة المولود فى الصين لصحيفة ***لوس أنجيليس تايمز*** (4 يناير 1999) بقوله: «لقد وضع القدر على عاتقنا مهمة تدمير نظام الرقابة الصينى على الإنترنت. ونحن نؤمن بأن الشعب الصينى، مثل كل شعوب العالم، له الحق فى المعرفة والتعبير الحر عن رأيه». وكان العنوان الذى نشرته المجلة وأرسل بالبريد الإلكترونى إلى 250 ألف من سكان الصين فيه سخرية من القادة الصينيين. ذلك أنه لدى كبار المسئولين فى الحزب الشيوعى الصينى

ملخص يومى للأخبار يعد خصيصاً لهم ولا يقرأه غيرهم، ويتضمن الأخبار الحقيقية. ويسمى هذا الملخص «الأخبار المرجعية». وحسبما ذكرت صحيفة ***لوس إنجيليس تايمز***، فإن محررى صحيفة ***في آى بى ريفرنس*** يقولون إن مجلتهم التى تصدر على الإنترنت تهدف إلى نشر الأخبار الصادقة عن الشخصيات المهمة جداً الحقيقية فى الصين – أى «الناس العاديين». ويحدث هذا الشئ فى مجال المال. فإن إحدى شركات الإنترنت التى تأسست فى شيكاجو فى عام 1998 واسمها تشاينا أون لاين «الصين متصلة بالشبكة»، تستخدم أشخاصاً متميزين داخل الصين لجمع أخبار السوق وغيرها من الأخبار. ويرسل هؤلاء الأشخاص المعلومات إلى شيكاجو عبر الإنترنت، ثم تعيد شركة تشاينا أون لاين بثها مرة أخرى إلى داخل الصين، وأيضاً عبر الإنترنت. ومن بين ما تعرضه شركة تشانيا أون لاين من خدمات يومية معدل أسعار العملة الصينية فى السوق السوداء مقابل سعر الدولار فى المدن الصينية الكبرى. إذ يخرج محرورها إلى السوق كل يوم، ويسألون عن سعر العملة مع المتعاملين فى السوق السوداء، ثم يرسلونه إلى شيكاجو .وهذه بيانات مفيدة جداً لأى إنسان يقوم بأعمال فى الصين، ولا سيما للصينيين. فذلك شئ لن توفره الحكومة الصينية قط لشعبها، ناهيك عن بقية العالم، ولكن بيجنج (بكين) تقف الآن مكتوفة اليدين لمنع ذلك.

فى جنوبى طهران، الذى يعتبر أفقر الأحياء فى العاصمة الإيرانية، تستطيع بعض العائلات شراء تليفزيون وبعضها الآخر لا يستطيع. وعندما زرت طهران فى عام1997، وجدت أن بعض قاطنى جنوبى طهران ممن لديهم أجهزة تليفزيون يصفّون بعض المقاعد ويبيعون تذاكر لمشاهدة أكثر العروض الأمريكية شعبية الذى يُذاع مرة كل أسبوع (شكراً للقمر الصناعى). يسمى ذلك العرض الشهير ***باى ووتش*** *Bay watch*، وهو رواية خيالية تجرى أحداثها فى كاليفورنيا الجنوبية، حيث يرتدى فيها جميع النساء البكينى ومقاسات أجسامهن 36-24-36. وقد حظرت الحكومة الإيرانية أطباق الأقمار الصناعية، ولذلك فإن أصدقائى الإيرانيين يخفونها تحت حبال الغسيل أو تحت

«الشجيرات كثيفة الأغصان» وهى النباتات التى يستخدمونها فى تغطية الأقمار الصناعية فى شرفات منازلهم.

بلا شك، يستطيع رئيس إحدى الدول النامية، مثل ماليزيا أن يقول لشعبه اليوم: « إخوانى، سوف نتوقف عن الحركة نحو نظام العولمة ذاك. سوف نشيد أسواراً جديدة ونفرض قيوداً على رؤوس الأموال . بذلك سوف يكون تألمنا أقل والتقلبات الاقتصادية لدينا أقل، ولكن نمونا سيكون أبطأ لأننا لن نستطيع جلب المدخرات من بقية العالم. ومن ثم فإن من لم يصل بعد منكم إلى الطبقة الوسطى فعليه الانتظار قليلاً». ولكنه إذا فعل ذلك فإن شخصاً ما فى قرية خارج العاصمة سوف يحتج فى نهاية الأمر قائلاً: «سيدى الرئيس، إننى أتابع مشاهدة عرض ***باى ووتش*** منذ خمس سنوات، فهل تعنى بذلك أننى لن أشاهده بعد الآن؟ لن أشاهد عالم ديزنى؟ ولا مايوهات البكينى»؟ إن على الحكومات التى ترغب فى اجتناب العولمة أن تثبت أن البديل الذى تقدمه يستطيع أن يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة ولكن – وذلك شئ شديد الأهمية – عليهم أن يفعلوا ذلك فى بيئة نستطيع جميعاً فيها أن نعرف كيف يعيش الآخرون جميعاً.

لقد أصبحنا جميعاً قادرين على معرفة ما يدور خلف نوافذ كل واحد منا. وقد أصبح الناس، نتيجة لذلك، أقل رغبة فى قبول مستوى منخفض للمعيشة يقل عما يتمتع به جيرانهم. فما أدت إليه العولمة من انكماش العالم إلى المقاس الصغير، يأتى للجميع بكل ما يجعله يعرف تماماً موقعه من الآخرين سواء أكان ذلك الموقع متقدماً عليهم أم متخلفاً عنهم.

لقد كانت صديقتى لورا بلومينفيلد الكاتبة الروائية فى صحيفة ***واشنطن بوست***، فى جولة بالشرق الأوسط لإجراء دراسات قبل تأليف كتاب لها عن الثأر، وزارت سوريا مع والدتها فى ربيع عام 1998 .وحكت لى القصة التالية: «استخدمنا أمى وأنا

مرشداً أثناء وجودنا فى دمشق ليصاحبنا فى جولاتنا. كان اسمه وليد. وأصبحت معرفتنا به وثيقة بعد مرور وقت قصير، وقلنا له إننا قدمنا من إسرائيل. وكان يدور بيننا، فى نهاية الأمر، بعض الأحاديث شديدة الصراحة. قال لنا إنه يحب الجلوس فى مكتبه فى الليل، حيث يوجد لديه طبق للأقمار الصناعية، ومشاهدة التليفزيون الإسرائيلى. مما قاله تخيلته وهو جالس فى مكتب مظلم، وعيناه مبهورتان وهو يشاهد على شاشة التليفزيون هذه أناساً يكرههم، ولكنه يريد أن يصبح مثلهم ويشعر بالغيرة منهم. غير أنه قال: إنه برغم كل ما شاهده فى التليفزيون الإسرائيلى كانت إعلانات اليوغورت أكثر شئ ضايقه حقيقة. فاليوغورت فى إسرائيل يقدم فى كل هذه العلب الزاهية بألون الفاكهة ـ أحمر وبرتقالى ـ كما يحدث فى أمريكا ـ فى حين لا يوجد فى سورية سوى اللونين الأسود والأبيض. بل إنه أشار لنا، وهو مهموم، فى أحد الأيام إلى علب اليوغورت السورية الموجودة فى الشارع. وقال لنا أيضاً: إن رقائق القمح (الكورن فليكس) السورية تزوى وتذبل بمجرد وضعها فى اللبن، ولكن الكورن فليكس الإسرائيلية وكما أراها (فى الإعلانات التجارية للتليفزيون الإسرائيلى) تكون مقرمشة ولا تزوى. لم يذكر مرتفعات الجولان، وإنما كل ما يزعجه حقيقة هو علب اليوغورت ورقائق القمح فى إسرائيل. قال لنا فى أحد الأيام: ليس من العدل أن نكون متخلفين عنهم بمائة عام فى حين لم يصلوا إلى هنا إلا من توهم.

تحدث ديموقراطية المعلومات تلك تحولات فى الأسواق المالية. فلا يقتصر الأمر على أن المستثمرين أصبحوا يستطيعون الآن شراء وبيع الأسهم والسندات من أنحاء العالم، وأنهم يستطيعون الآن إجراءكل عمليات البيع والشراء تلك عن طريق أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى منازلهم، ولكن مواقع السماسرة على الإنترنت تمنحهم الآن أيضاً ـ وبدون مقابل ـ المعلومات والأدوات التحليلية لهذه العمليات، وبدون حتى الاتصال بالسمسار. ويرى جون تى. وول، رئيس النظام الدولى لعروض الأسعار

الأوتوماتيكى للاتحاد القومى لتجار الأوراق المالية فى أمريكا (ناسداق)International NASDAQ، أن 70 فى المائة من عمليات التبادل التى تجرى فى بورصته للأوراق المالية سوف يجريها أناس جالسون فى بيوتهم أمام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم يعملون عبر الإنترنت وذلك فى غضون عشر سنوات. وكلما زاد عدد الناس الذى يفعلون ذلك، زاد طلبهم من المعلومات والتحليلات عن الاقتصادات والشركات المختلفة، و زادت السهولة التى يحركون بها أموالهم هنا وهناك، وهم فى ذلك يوزعون العقاب على ذوى الأداء السيئ والثواب على ذوى الأداء الجيد. وقال لى وول: «لقد افتتحنا مكتباً لنا فى لندن فى عام 1985 لعمليات التبادل الدولى، لكن الناس هناك قالوا لنا 'نحن نحب الأسهم التى تعرضونها، ولكننا لا نستطيع الحصول على معلومات عنها'. ومن ثم فقد افتتحنا موقعاً لنا على شبكة الإنترنت فى عام 1996 . وكان أول ما وضعناه على موقعنا فى الإنترنت عبارة عن صندوق تستطيع النقر عليه فيأخذك فوراً إلى داخل هيئة الأوراق المالية والبورصة Securities and Exchange Commission (SEC) بحيث يستطيع أى إنسان فى أى مكان الاطلاع على آخر تقارير الحالة المالية للشركات التى تود استثمار أموالك فيها. ويوجد لدينا صندوق آخر تستطيع النقر عليه، فتظهر لك قائمة تضم 3500 شركة وآخر بياناتها المالية. وهكذا فأنت لم تعد بحاجة إلى الاعتماد الآن على أى سمسار».

وقد بدأت شركة السمسرة تشارلس شواب، فى عرض إعلان فى أواخر عام 1998 يمثل إحدى ربات البيوت وهى تتباهى بمشترياتها بطريقة الاتصال عبر الإنترنت وبأنها تستطيع الحصول على أى معلومات تحتاجها الآن من موقع شواب على الإنترنت. وتقول هذه المرأة، واسمها هولى، فى الإعلان: «قبل بضع سنوات دعيت للانضمام إلى مجموعة استثمارية نسائية تسمى 'جرو ناو'. ونحن فى الواقع نستخدم الأرقام فى كثير من عملنا. ثم نتناقش ثم نجرى تصويتاً ونقوم بعده بصفقة التبادل.

وفى الواقع إن كل ما أحتاجه موجود فى مركز تحليل شركة شواب. تقارير صناعية، معلومات عن الإدارة، تقديرات للعائدات، وهى تعطيك فكرة عن كيفية تقييم الأسهم».

وسرعان ما سيحصل أى إنسان على مقعد فعلى فى بورصة نيويورك. وبحلول عام2001، لن تكون بحاجة حتى إلى الجلوس؛ لأن الخطوة التالية فى هذا المجال ستكون تحرير الناس من أجهزة الكمبيوتر المنزلية وتمكينهم من إجراء عمليات تبادل الأوراق المالية بالاتصال المباشر باستخدام تليفونات خلوية لاسلكية لطيفة وأجهزة الكمبيوتر اليدوية.

وفى الواقع، يجمع موقعا شواب وناسداق وأمثالهما فى مكان واحد ديموقراطيات التكنولوجيا والتمويل والمعلومات، وتثبت إلى أى مدى وصلت العولمة فى مجال المال. فى خريف عام 1997، نشرت صحيفة ***نيويورك تايمز*** إعلاناً ضخماً عن التبادل الإلكترونى للأوراق المالية E*Trade، وهو موقع على الإنترنت لتبادل الأوراق المالية بالاتصال المباشر. وكان الإعلان الذى يقع على صفحتين يحمل عنواناً رئيسياً يقول: **حلم المستثمر . كابوس السمسار**. يقدم لك موقع التبادل الإلكترونى للأوراق المالية. المركز المالى على الإنترنت بدون توقف. مع المزيد من البحوث. والمزيد من الأدوات. والمزيد من القوة مضاعفة 10 مرات، بذلك تستطيع استثمار أموالك فى الأوراق المالية، ولديك الاختيارات، وأكثر من 4,000 من الصناديق المشتركة. احزم أمرك وحدد حافظة أوراقك المالية. قم بجميع معاملاتك المالية فى أى وقت من ساعات اليوم بالاتصال المباشر بالإنترنت أو بالتليفون- بتكلفة لا تتعدى 14.95دولاراً. نقدم المشورة والمعلومات مجاناً، مثل أدوات عرض الصناديق المشتركة. نقدم أسعار الأسهم الحقيقية فى لحظتها مجاناً، لأن المعلومات القديمة هى معلومات سيئة. كذلك نقدم نشرات خاصة بآخر الأنباء. رسوم بيانية. تحليلات من مصادر بارزة. [و]

أمان لا يضاهى باستخدام تكنولوجيا التصغير المتقدمة فى الإنترنت [تقنية لترميز البيانات بحيث تبدو مبهمة للذين لا يعرفون حل رموزها] ..... كل ذلك متوافر بلا مقابل للجمهور، 24 ساعة. ابحث الأمر. اتصل الآن. اتصل على الفور. فقريباً، سوف نستثمر أموالنا جميعاً بهذه الطريقة.

وفى اعتقادى أنه يجب أن تختتم الإعلانات التليفزيونية للتبادل الإلكترونى للأوراق المالية بالجملة التالية. «التبادل الإلكترونى للأوراق المالية. الآن أصبحت القوة بين يديك».